

# ملف التوقعات الاقتصادية: 2016 «كن رحيماً»

رئيس البنك التجاري: رغبتنا في التحول إلى بنك إسلامي قائمة.. لكن «في فمي ماء»

## الموسى لـ «الأنباء»:

# 2016 سنة صعبة على البنوك رغم توقعات رفع الفائدة 1%

أجرت الحوار: منى الدغمي

في سياق ملف «الأنباء» حول التوقعات لسنة 2016، يقول رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي علي الموسى في مقابلة خاصة مع «الأنباء»: إن السنة المقبلة ستكون صعبة على القطاع المصرفي عموماً، والتجاري ليس استثناء، متمنياً أن تكون نتائج البنك في 2016 كما في هذه السنة. واعتبر أن الأرباح التشغيلية للبنوك في العام الماضي جيدة، لكن الأرباح الصافية وما يسبحر منها من توزيعات تظل بيد بنك الكويت المركزي. كما اعتبر أن سيناريو رفع الفائدة هو الوضع الطبيعي وعكس الوضع السابق «غير الطبيعي» الذي اقترب منه الاقتراض بفائدة صفرية، مرجحاً ارتفاع الفائدة في السنة المقبلة بنسبة زيادة 1%، ويشير إلى أن البنوك بدأت تأخذ إجراءات احتياطية من الضمانات العقارية، وهو حال البنك التجاري. ويضيف أن البنك متجه أيضاً لتقليص هذه الضمانات، وفي ظل انخفاض النفط، يرى الموسى أن البنوك لا يمكنها أن تواجه ذلك وحدها، وعلى الدولة أن تتحرك وترفع الإنفاق الرأسمالي، ويضيف: «الناس خائفة، والخوف يعوق الحركة الاقتصادية.. لئلا نلجأ إلى سوق سوداوي ويحتاج إلى تناؤل». ويقول إنه يجب أن يفتح الباب أمام التغييرات في القطاع المصرفي كدمج البنوك الكويتية لتأمين المنافسة والنمو في السوق ومواجهة التحديات في السوق في السنة المقبلة وبعدها. داعياً الحكومة لاتخاذ مبادرة، وهل البنك التجاري يرغب في التحول لبنك إسلامي؟ يقول الموسى أن الرغبة موجودة لكن في فمي ماء، ويرى الموسى أن من الحلول السريعة لمواجهة هبوط النفط، أيضاً هو فتح الباب للقطاع الخاص والمستثمر الاجنبي. ويقول الموسى انه يجب ألا يوضع البلد امام بدائل «السوداوي» ايضاً في إشارة إلى الجدل القائم منذ هبوط النفط وتسجيل عجز في الميزانية، إذ يقول ان هناك خيارات عدة امام البلاد لا تصدر سندات والاقتراض بالدينار والدولار وبتكاليف قليلة رغم ارتفاع الفائدة، وفيما يلي التفاصيل:



رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي علي الموسى

بين إصدار السندات وسحب الاحتياطي.. لسنا مخيرين بين «الأبيض والأسود»

الاقتراض من الخارج أثر على المال العام لسد العجز ما زال «بتراب الشمس»

لدينا مزيج من البدائل لتغطية العجز.. أنصح بالاقتراض بالدينار والدولار

حلل بسرعة لمواجهة هبوط النفط.. انفتح الباب للتطاع الخاص والمستثمر الاجنبي

الناس خائفون.. والخوف يعوق الحركة الاقتصادية.. للأسف الجوسوداوي

كان العجز بالشركات المنسحبة من البورصة (التسليم مع البنوك)

سحب الأسهم المضمونة من البورصة سيضعف تقسيمها

أزيد 100% البنك المركزي يشرارات العروض الاستثمارية والمستهلكة فالنمو المستقر الاستثمارية طموحاً

يجب المبادرة لفتح الباب لدمج البنوك الكويتية.. للمنافسة في السنة المقبلة

تنبه لمثل هذا التوجه بحيث لا يتضرر العملاء قبل البنوك لأن عملية الانسحاب ستؤثر سلباً على حائز الاسهم.

هل تتوقع دمجا بين البنوك أو الاستحواذ في السنة المقبلة في ظل ضيق المنافسة؟

● دائماً البنوك القوية والكبرى خير من الضعيفة أو الصغيرة لكي تستطيع أن تتنافس في الأسواق العالمية، والصناعة المصرفية اليوم هي صناعة عالمية لا بد أن تكون مليئة وكبيرة.

ونحن في الكويت لدينا بنوك مليئة لكن لا بد أن تكون كبيرة لتتقدم على المنافسة العالمية وتقريباً على مستوى الكويت لا نملك إلا بنكين كبيرين ونصف فقط اما البقية فكلها بنوك صغيرة.

وعملية الدمج لا تأتي اختياراً وتحتاج إلى الإقناع القوي والإغراء لانه في نهاية المطاف هذا يصب في مصلحة الصناعة المصرفية في الكويت عموماً ومصلحة الاقتصاد الكويتي وحتى في مصلحة مساهمي البنوك لكن لا بد منها بحيث تظهر لدينا بنوك كبرى، والملاحظ أن الحكومة منذ وقت طويل لم تبادر في شيء بعيد أي شيء في البلد، والصناعة المصرفية بحاجة إلى إعادة الهيكلة والمداخل لها هو عملية الدمج.

توقعاتك لآداء «التجاري» في 2016؟

● نحن لن نكون استثناء، اما أن نستفيد أو نتضرر من سياسة الدولة للإنفاق العام، وبالذات الإنفاق التنموي الرأسمالي، فإذا استمرت وتيرة الإنفاق في المشاريع مثلما كانت في 2015 فنتوقع ان تكون الأمور طيبة، وعملنا بغير ما هو لاقتراض مشاريع الدولة، فهو أيضاً مع القطاع الخاص، فإذا وقعت أي تطورات على سبيل المثال مثلما يتبنا البعض بأن تؤدي قطاع العقارات وتؤثر على أسعاره أكيد ستؤثر علينا، وفي نهاية المطاف ما يؤثر على عملائنا يؤثر علينا بالدرجة الأولى ولكن أيضاً نحن مهياون للتعامل مع الصدمات ومواجهتها وبالتالي نأمل ان تكون أمورنا شبيهة بسنة 2015.

هل مازالت رغبتك قائمة في تحويل التجاري إلى إسلامي؟

● أكيد مازالت الرغبة قائمة.

إن ما الذي يعوق تحقيقها؟

● «في فمي ماء»..

ما رأيك في القرارات التي أصدرها «المركزي» الأخيرة بخصوص القروض الاستهلاكية والمقسمة، أن تؤثر على النمو؟

● انا شخصياً لي موقف من الاستهلاك عموماً ومع اتخاذ إجراءات للحد من الإنفاق الاستهلاكي سواء على مستوى المجتمع أو الدولة، وببساطة شديدة لأننا لا نملك مقومات الاستمرارية في هذا النهج فيجب ألا نتعود على انماط سلوكية لا نملك مقومات الاستمرار فيها.

وأنا مع البنك المركزي في اتخاذ هذا القرار بنسبة 100% ولا بد من السعي للحد من الإنفاق الاستهلاكي ولو أي اعتقد ان الإجراء ليس كافياً لان الاستهلاك في الكويت ليس مبنياً على القروض الاستهلاكية فقط فهذا جزء متواضع جداً، لكن بعض الشيء خير من لا شيء.

هل تتوقع زيادة مخاطر القروض العقارية في ظل انخفاض النفط؟

● لدينا مشكلة في الكويت، المواطن لديه خياران في الاستثمار إما العقار أو الاسهم. وما زال هناك موقف من العقار من قبل البنوك لأسباب عدة، فالبنوك الكويتية لا يمكنها أن تتبع أوروبا في نفس توجهاتها لأنها ستخلق لديها مشاكل. تصور ان بعض البنوك الكويتية أصبحت تأخذ اجراءات احتياطية ومنها «التجاري» إذ لا يقبل بعض العقارات كضمانات لقروض جديدة، ولكن لدينا محفظتنا تشمل ضمانات عقارية كبيرة وأساسية في ضمان قسط كبير من القروض، ولا نتوقع ان نتخلص منها في وقت قريب لكن يمكن ان تقلص منها، ولا يمكننا الاستغناء عنها تماماً لأننا سنواجه مشاكل.

من المرجح أن تستمر انسحابات الشركات من البورصة في 2016، إلى أي مدى سيكون تأثيرها على ضمانات الاسهم؟

● عموماً انسحاب الشركات من أي سوق لأوراق مال ليس من مصلحتها، فبالنسبة للقائمين على هذه الشركات، هو حق من حقوقهم، لكن كعملية تؤثر على البنوك فسي بعض جزئياته، لأن بعض هذه الأسهم قد تكون مستخدمة كضمانات وسحبها من التداول من السوق يضيف من قيمتها كضمانات. وكنا نتمنى أن يكون هناك تفاوض على البنوك قبل الإقبال على هذا الإجراء. وكان من باب أولى للسوق أن يقوم بإجراءات احترازية



(رئيس كومار)

علي الموسى في حديث مع الزميلة منى الدغمي

العالمي بالدولار أكثر من مغرية. لكن، كما ذكرت، يجب الانتقيد في خيارات، أبيض أو اسود، فانا أنصح بالاقتراض والاستثمار والتسليم عند الحاجة، لدينا مزيج من البدائل والخيارات لسد عجز الميزانية إما الاقتراض من الداخل بالدينار أو الخارج بالدولار وبأجالات مختلفة.

كيف يمكن للقطاع المصرفي ان يتخطى الهبوط في النفط؟

● القضية ليست فقط انخفاض اسعار النفط بل انخفاض مداخيل الدولة وما يترتب على ذلك من انخفاض للإنفاق العام، وفي الكويت يعتبر الإنفاق العام ليس المحرك الرئيسي بل المحرك الوحيد، لذا إذا انخفض الإنفاق، فيكف تأكيد كل شيء سيتباطأ، والأولى ان تقرر بذلك الدولة وتواجهه.

وأنا تصور ان من الحلول السريعة فتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص والمستثمر الاجنبي على الأقل ليحرك الاقتصاد المحلي وقد يكون مصدراً جديداً للحركة وهذا قد يكون مخرجاً. اما اذا بقي الوضع على ما هو عليه فسنواجه صعوبات وقد تكون ليس في 2016 بل في السنوات اللاحقة.

في ظل هذا الوضع، من المتوقع نمو المصارف بنسبة 6%.. كيف يمكن للمصارف لعب دور أكبر في هذا الصدد؟

● اعتقد ان المصارف لا تستطيع عمل أي شيء وحدها، لانه في المحصلة الأعمال المصرفية هي نتيجة مجموعة من العوامل تتفاعل فيما بينها، منها اتفاق الدولة الاستثماري والنشاط التنموي والنظرة المستقبلية الإيجابية للناس، وحتماً الدولة عليها واجب ونحتاج إلى نظرة إيجابية للمستقبل والقليل من التفاؤل الآن، لئلا نلجأ إلى الجوسوداوي أقرب إلى السوداوية، والناس خائفة والخوف يعوق الحركة.

ولا أتوقع مثل هذا النوع ان يتم على مستوى الكويت على الأقل خلال 2016، حيث أننا ربما نحافظ على التصنيفات العالية للبنوك، وأمل ألا تقدم أي من جهات الدولة لدينا على تبني أي سياسات تكون نهايتها التأثير السلبي على التصنيف الائتماني العالمي للدولة أو للمصارف.

هل تتوقع أن يؤثر العجز في الميزانية على التصنيف الائتماني وما رأيك في الحلول المطروحة لتغطية العجز كإصدار سندات محلية أو اجنبية أو اللجوء للاحتياطي؟

● لدينا 3 مخارج مؤقتة منها: احتياطي الأجيال القادمة فهو ينبغي انه لا يمس وهذا أساساً وجد لسد العجز الذي يفاجئ الدولة. وأنا استغرب من الخيارات فكأننا مجبورون على اختيار اما الأبيض أو الأسود، وهذا غير صحيح، نحن بلد لحد الآن ليس لديه سوق للدين العام، وهذا ينبغي ان ينتهي بإيجاد هذا السوق، كما نتفقد سوقاً حتى للسندات الخاصة ويجب ان ينتهي أيضاً بخلق هذا السوق.

اعتقد انه اذا توافرت الأدوات اللازمة فإنه يكفي للدولة ان تسعى للاقتراض لكي توجد سندات يتم تداولها في السوق، لكن حتى الآن سندات الخزينة في الكويت تتداول فقط عن طريق البنك المركزي لأنه بكل بساطة الكويت تفتقد سوقاً ثانوية لتداول السندات.

هل مازال الاقتراض من الخارج مجزياً مع رفع الفائدة؟

● نعم، اذا اقتضت الدولة من الخارج فهو أوفر لها، لأنه حتى مع رفع سعر الفائدة، فإن الاقتراض من الشركات مغرباً والكثير من الشركات الكويتية الكبرى لجأت إلى الاقتراض من الخارج «بتراب الفلوس» على قول الكويتيين «لأن مازالت اسعار الاقتراض

ما توقعاتك للنتائج المالية للبنوك الكويتية في نهاية 2015؟

● اعلان النتائج المالية لنهاية سنة 2015 هو الحكم وفي تقديري الشخصي النتائج ستكون مشرفة لكل البنوك وكما هو معلوم البنوك الكويتية وضعتها المالي متين جداً وذلك وفقاً للمعايير الدولية، وأتوقع ان تكون الأرباح التشغيلية جيدة ويبقى الموضوع الخلاف في الأرباح الصافية والتوزيعات وهذا طبعاً «المركزي» له وجهة نظر في هذا الموضوع وهو صاحب الكلمة النهائية.

وما توقعاتك للقطاع المصرفي في 2016 وخصوصاً مع بدء دورة رفع الفائدة؟

● أتوقع عموماً ان سنة 2016 ستكون سنة صعبة ورفع سعر الفائدة على ربع نقطة مئوية متماشياً مع التوجه الدولي تاريخياً أثره محدود جداً، لكن المسألة لن تنتهي عند هذه النسبة ومن المنتظر هنا ان زيادات قائمة ربما الرفع إلى نصف ثم ثلاثة ارباع وصولاً إلى زيادة 1%، لكن من المؤكد انه انتهى عهد الفائدة الضعيفة أي عودة الأمور إلى وضعها الطبيعي.

القطاع المصرفي مر به منذ الأزمة المالية في 2008 إلى حدود منتصف سنة 2015 يعتبر استثنائياً وغير طبيعي من ناحية الأسعار والتسهيلات لكن الاقتراض تقريبا من دون فائدة لتحريك الدورة الاقتصادية. لكن الوضع الحالي يفسر ان الولايات المتحدة اعتبرت انها اجازت آخر عقبة في أزمة 2008 وحان الوقت إلى عودة الأمور إلى وضعها الطبيعي.

لكن وكالات تصنيف ائتمانية وبينها «فيتش» توقعات أن يكون الأفق المستقبل للمصارف الخليجية وضمنها الكويتية في العام 2016 سلبياً ما رأيك؟

● هذا التعميم صعب تقبله، فهناك بنوك وضعها متماشياً وقوي، وأرى ان أغلب بنوك مجلس التعاون الخليجي مهياة إلى التعامل مع الصدمات، وهذه البنوك جزء من اقتصاد أكبر لدولها، وتتسكل مصدراً من مصادر القوة، فإذا لم يهتز الوضع المالي للدولة فهي لن تهتز. وعلامة الاستفهام في 2016 انه يمكن ان تشهد المالية العامة لبعض دول مجلس التعاون نوعاً من إعادة التصنيف، وهذا يتبعه بالضرورة إعادة تصنيف بعض البنوك، ويتضمن ذلك جوانب سلبية،

البنوك بدأت تأخذ إجراءات احتياطية من الضمان العقاري

«التجاري» يتجه إلى تقليص ضماناته العقارية

الأرباح التشغيلية للبنوك جيدة.. لكن بيد «المركزي» الأرباح الصافية والتوزيعات

القطاع المصرفي لا يمكنه التصفيق وحده بمواجهة النفط.. وعلى الدولة التحرك والإنفاق

تخفيض التصنيف الائتماني سيثقل تخفيض للبنوك الخليجية